Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

The impact of some fiscal policy indicators on growth in the Iraqi agricultural economy

Mohammed Khaleel Jasim [*a] & Raja Tohma Al- Wasity [b]

[*a]University of Baghdad/ College of Agricultural Engineering Sciences
[b]University of Baghdad/ College of Agricultural Engineering Sciences

Abstract

The Iraqi economy was characterized by the dominance of the extractive sector and its large contribution to the gross domestic product. The economic policies adopted during the last decades did not achieve the required economic growth. The research aimed to address public spending as one of the tools of financial policy with some other indicators and its role in the contribution of the agricultural sector to the formation of the agricultural gross domestic product. The study concluded that the growth rate of the agricultural gross domestic product fluctuated as a result of the political and economic fluctuations that the country went through, especially wars and sieges. The study recommended increasing the percentage of investment expenditures allocated to the agricultural sector over public expenditures, which is consistent with the importance of the agricultural sector in the Iraqi economic environment.

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Keywords:
Growth, Agricultural Policy, Fiscal Policy

* Corresponding author : E-mail addresses : husseinr.alakaishi@uokufa.edu.iq
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/387-398

أثر بعض مؤشرات السياسة المالية على النمو في الاقتصاد الزراعي العراقي

م.م محمد خليل جاسم*[a] و أ.د. رجاء طعمة الواسطي *[b]

*[a] جامعة بغداد – كلية علوم الهندسة الزراعية
[b] جامعة بغداد – كلية علوم الهندسة الزراعية

تميز الاقتصاد العراقي بهيمنة القطاع النفطي ومساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الاخيرة لم تحقق النمو الاقتصادي المطلوب، وهدف البحث الى تناول الانفاق العام بوصفه احد أدوات السياسة المالية مع بعض المؤشرات الأخرى ودوره في مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وتوصلت الدراسة الى تذبذب معدل النمو الناتج المحلي الزراعي نتيجة للتقلبات السياسية الاقتصادية التي مر بها البلد لاسيما الحروب والحصار، واوصت الدراسة بزيادة نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي عن النفقات العامة مما ينسجم مع أهمية القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي.

المقدمة

واجهت السياسة المالية المطبقة في العراق عن طريق استخدام ادواتها النفقات العامة والايرادات العامة صعوبات متعددة هددت الاستقرار الاقتصادي، وكان للقرارات الاقتصادية دوراً في تعميق مظاهر الاختلال في بنية الانفاق العام، التي ازدادت تشوهاً خلال النصف الاخير من عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد تميزت السياسة المالية بتزايد الجانب الانفاقي مقابل ايرادات سيادية محدودة الامر الذي نتج عنه عجز مالي كبير ومتراكم طيلة عقد التسعينيات وقد تفاقم هذا العجز بعد 2003 لأسباب تتعلق بالوضع الامني وقد ترتب علية ضآلة الايرادات الحكومية، وتميز الاقتصاد العراقي بهيمنة القطاع الاستخراجي ومساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الاخيرة لم تحقق النمو الاقتصادي المطلوب، اذ ان السياسة المالية تهدف الى جملة من الاهداف متمثلة بتحقيق التوازن الاقتصادي عبر خفض معدلات البطالة وامكانية تحقيق التناسب الافضل بين الموارد المحلية الممكنة والانفاق العام من الموازنة وانعكاس ذلك على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان تراجع النمو الاقتصادي كان سببه الاساس السياسات الخاطئة مما انعكس بدورة على مجمل النشاط الاقتصادي وصاحب ذلك ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث ... وتشتمل على كل من الاتي:

مشكلة البحث

يعد القطاع الزراعي أساس في عملية النمو والتنمية الاقتصادية بسبب دوره الفعال ويهدف البحث للتعرف على دور بعض المؤشرات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي واثره على تحقيق معدلات النمو في بيئة الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث

يهدف البحث الى تناول الانفاق العام بوصفه احد أدوات السياسة المالية مع بعض المؤشرات الأخرى ودوره في مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

فرضيّات البحث

نظراً لأهمية الانفاق العام واثره على النمو في القطاع الزراعي ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة بين الانفاق العام ومساهمته في تحسين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

اولاً : السياسة المالية - اهدافها - ادواتها

السياسة المالية تعنى بكيفية استخدام الضرائب والانفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية (1-2)، وفي البلدان النامية فقد بدأت حديثاً حكومات هذه البلدان باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعجيل بمعدلات التكوين الرأسمالي وليس بهدف تحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة وخصوصاً التي تعاني من التقلبات في النشاط الاقتصادي ، ولذلك فان البلدان النامية بدأت تستخدم وسائل السياسة المالية للمحافظة على التوازن الداخلي وتوزيع الدخل وحماية الانتاج المحلي والسيطرة على مستويات الاسعار ، وحيث ان مستوى الدخول في البلدان النامية ومنها العراق منخفضاً فأن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع فيها ، وان الميل الحدي للادخار يكون منخفضاً تبعاً لذلك ، ولذلك فأن السياسة المالية في هذه البلدان يجب عليها ان تسعى الى تحويل هذه المدخرات نحو القنوات الانتاجية من خلال ادوات السياسة المالية وخصوصاً الضرائب باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق الادخارات الاجبارية وفي نفس الوقت تخفض من مستوى الاستهلاك البذخي بشكل فعال(3-4).

1- اهداف السياسة المالية :

تتميز السياسة المالية بأن لها جملة من الاهداف التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات في مستويات التنمية الاقتصادية ويمكن التعرف على أهم هذه الاهداف كما ياتي (5-6).

أ – **زيادة معدلات الاستثمار :**

يتمثل استخدام ادوات السياسة المالية لتشجيع بعض الانواع من الاستثمارات وعرقلة البعض الاخر غير المرغوب فيه ، وفي البلدان النامية تتمثل المشكلة الرئيسية في ايجاد موارد مالية كافية لاغراض الاستثمار في ظل غياب المدخرات ، ولذلك يتوجب العمل على تخفيض الاستهلاك وفرض الضرائب مع زيادة معدلات الضرائب القائمة بشكل تصاعدي اضافة الى ان التحفيز المالي كالاعفاءات الضريبية من الممكن ان تعكس صورة ايجابية في زيادة نمو الاستثمارات وخصوصاً في القطاع الخاص.

ب – **زيادة فرص العمل :**

تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل للافراد العاطلين عن العمل من خلال اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والاعانات وتبرر اهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة من السكان في البلدان النامية ومنها العراق.

جـ ـ **تشجيع الاستقرار الاقتصادي :**

تتميز البلدان النامية بأنها اكثر عرضة للتقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العالمي وذلك بسبب طبيعة اقتصادتها وارتباطها بالاسواق العالمية حيث تصدر هذه البلدان المنتجات الاولية الزراعية والمعدنية للاسواق الدولية وتستورد السلع المصنعة والسلع الرأسمالية ، ولغرض تقليل اثر التقلبات الدورية العالمية المؤثرة في اقتصادات البلدان النامية فأنه في فترة الرواج فأن الضرائب على الصادرات والواردات يمكن ان تستخدم لهذا الغرض وان نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الاستيرادات الكمالية وفرض الضرائب وزيادة المدخرات المحلية (7-13).

د ـ **مواجهة مشكلة التضخم :**

تهدف السياسية المالية عبر ادواتها المختلفة الى معالجة التضخم النقدي فعند وجود ضخ متزايد للقوة الشرائية المؤدية الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي لأ ستيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب وعدم اكتمال الاسواق فأن الاسعار تميل نحو الارتفاع وهذه بدورها تعمل على تعزيز طلبات الافراد نحو رفع الاجور في القطاعات الانتاجية ، عليه فأن الضرائب المباشرة والتصاعدية تكون احدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية الى جانب سياسة الانفاق الحكومي.

هـ ـ **اعادة توزيع الدخل القومي :**

ان التفاوت الكبير في الدخول يؤدي الى تفاقم مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ، ولهذا تهدف السياسة المالية نحو ازالة التفاوت و توجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتجدر الاشارة الى ان نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف يعتمد على حجم الايرادات العامة التي تحققها السياسة المالية وحجم الانفاق العام واتجاهاته (14-22).

2- ادوات السياسة المالية:

تشتمل السياسة المالية على ادوات تستخدمها من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند حدوث التقلبات الدورية في الاقتصاد ويمكن توضيح اهم هذه الادوات بالاتي :

أ ـ **الضرائب :**

تشكل الضرائب بأنواعها المختلفة ادوات رئيسية للسياسة المالية وهي وسيلة فعالة لتخفيض الاستهلاك وتوفير موارد مالية الى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها وخدمة اهداف التنمية الاقتصادية ، وهنا لابد من الاشارة الى أن الهدف المالي لايتعين ان يكون الهدف الاساسي من استخدام الضرائب وأنما يجب ان تستخدم ايضآ كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية دون ان يكون ذلك عائقاً امام جهود العمل والاستثمار وان تكون السياسة الضريبية منسجمة مع التوزيع العادل للعبء الضريبي(23-29) .

وفي السنوات الاخيرة واجهت العديد من البلدان النامية مشكلات ازدياد العجز المالي وتفوق الانفاق العام على الايرادات العامة بسبب برامجها التنموية الطموحة ، ولهذا اضطرت هذه البلدان لتخفيض انفاقها المالي وزيادة عوائدها من الضرائب وزيادة فاعلية وكفاءة طرق جباية الضرائب.

ب ـ **الانفاق العام :**

تتجه اغلب الحكومات ومن خلال الانفاق العام الى تأسيس مشروعات لايستطيع المستثمرون في القطاع الخاص من تأسيسها بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يواجهونها كما هو الحال للصناعات الثقيلة (30-37) ، والانفاق العام ينقسم الى انفاق جاري يخصص لتقديم الخدمات العامة وانفاق استثماري يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس .. الخ وتستخدم الحكومة الانفاق ايضا لمعالجة الاوضاع الاقتصادية فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض الانفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الاسعار ويحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة حيث تعمل

الحكومـة علـى زيـادة الانفـاق وبالتـالي زيـادة الطلـب والانتـاج والدخول وتوفر فرص عمل للأفراد العاطلين.

ثانياً: اثر السياسة المالية على النمو الزراعي في العراق

1 – توصيف الانموذج:

ان توصيف الانموذج واختيار المتغيرات يحدده مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بمفاهيم النظرية الاقتصادية ومنها ما استخدمت في الدراسات الواردة في المجال المعني فضلاً عن خصوصية الاقتصاد محل الدراسة، وهنا تقرر اختيار المتغيرات التالية :

Growth = f (G, D, Dummy, T)

حيث أن :

Growth y= هو النمو الزراعي ومعادلته (معدل النمو السنوي = السنة الحالية / السنة السابقة-1 *(100))

G 2x= الانفاق الحكومي الكلي (الجاري + الاستثماري)

D x3= الدين العام

Dummy = المتغير الوهمي

T = عنصر الزمن

جدول رقم (1)

الدين D	الانفاق G	النمو grth	السنة Y
x3	x2	y	year
5900	7669	-	1980
5900	11391	1.911272	1981
12980	14492	10.86927	1982
15540	12126	-3.83586	1983
20823.6	10719	10.96512	1984
12183.36	10583	15.72492	1985
12890.12	10155	-4.29609	1986
13637.59	11847	-8.34407	1987
14428.58	13363	7.690262	1988
15265.56	13934	9.723741	1989
16161.6	14179	10.8653	1990
17098.97	17497	-16.5497	1991
18090.74	32874	22.75476	1992
19176.05	68954	-1.11838	1993
20288.4	199442	7.118314	1994
21465.09	690783	11.95402	1995
22710.16	542541	7.404135	1996
24027.33	605802	-8.10306	1997
25420.95	920501	8.256326	1998
26895.08	1226218	15.93707	1999
28455.29	1498700	-11.551	2000
30105.64	2069727	1.198518	2001
31851.72	3621990	16.98105	2002
209914	4901960	-29.126	2003
166682	321174.9	17.4402	2004
132143.5	263751.8	31.35477	2005
73892.54	388066.8	4.315105	2006
51937.05	390312.3	-27.699	2007
36312.71	594033.8	-13.1862	2008
69074.93	525670.3	3.386475	2009
73387.74	701342	17.21342	2010
56372.89	787576.7	0.577152	2011

46734.61	1051396	4.248945	2012
29821.65	1191276	1.546121	2013
65250.3	1121921	15.52075	2014
217181.1	703975.2	-34.6617	2015
300248.8	670674.3	-0.30892	2016
299071.9	754901.2	-15.997	2017
253778.6	808731.9	20.18476	2018
226102.6	111723.6	-15.5854	2019
368602.9	76082.4	308.0716	2020
365496	102849.4	429.6738	2021
720316	295587.6	-2.76122	2022

- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الاستثمار. [38]

- وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية. [39]

- وزارة الزراعه/قسم الاقتصاد الزراعي. [40]

1- اختبار الاستقرارية:

تشير النتائج في الجدول () الى ان السلاسل الزمنية للمتغيرات لم تكن ساكنة في مستوياتها، اذ أشار اختبار فليبس بيرون (PP) الى ان قيم الاختبار المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة اكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية (1%) و(5%) بالنسبة للمتغير التابع Y والمتغير المستقل X2 على التوالي، وبالتالي تكون ساكنة في المستوى، في حين ان المتغير المستقل X3 استقر عند الفرق الأول مع الثابت عند مستوى دلالة (1%). وهو ما أكده اختبار ديكي فولر (ADF) لنفس المتغيرات وعند نفس مستوى الدلالة.

جدول رقم (2)

UNIT ROOT TEST
TABLE (PP)

	At Level			
		X3	X2	y
With Constant	t-Statistic	4.8626	-2.9820	-4.0062
	Prob.	*1.0000*	*0.0448*	*0.0034*
		n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	2.1927	-2.9791	-4.1744
	Prob.	*1.0000*	*0.1500*	*0.0106*
		n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.4787	-2.3223	-3.9063
	Prob.	*1.0000*	*0.0212*	*0.0002*
		n0	**	***
	At First Difference			
		d(D01)	d(G)	d(GRTH)
With Constant	t-Statistic	-4.2024	-8.7841	-2.0676
	Prob.	*0.0019*	*0.0000*	*0.2583*
		***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8971	-9.9423	0.0447
	Prob.	*0.0211*	*0.0000*	*0.9955*
		**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6352	-8.9330	-2.7489
	Prob.	*0.0006*	*0.0000*	*0.0072*

		***	***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level			
		X3	X2	y
With Constant	t-Statistic	1.9293	-2.9683	-4.1264
	Prob.	*0.9998*	*0.0462*	*0.0026*
		n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.5475	-2.9483	-6.2544
	Prob.	*0.9991*	*0.1586*	*0.0000*
		n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5336	-2.3668	-5.8865
	Prob.	*0.9967*	*0.0190*	*0.0000*
		n0	**	***
	At First Difference			
		d(D01)	d(G)	d(GRTH)
With Constant	t-Statistic	-3.9480	-6.8062	-8.4051
	Prob.	*0.0040*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4301	-6.7398	-8.4499
	Prob.	*0.0055*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6917	-6.8925	-8.4409
	Prob.	*0.0005*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

تم تنفيذ محاولات عدة للحصول على افضل نتائج تقديرية من ناحية مطابقتها للمعايير وخلوها من المشاكل وغيرها وقد كانت التقديرات في الجدول () افضل نتائج تم الحصول عليها تتضمن تطبيق انموذج (ARDL) باستخدام برنامج Eviews ويوضح الجدول نتائج التقدير لتأثير المتغيرات المستقلة مع فترات ابطائها على المتغير التابع، فضلاً عن تأثير فترات ابطاء المتغير التابع نفسه، واظهرت النتائج ان :

2- التحليل باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL):

اختيار الصيغة (2،3،3) هي افضل نتيجة تم الحصول عليها من اصل (100) انموذج تم تحليله ذاتياً من البرمجة، والتي تعني هناك ثلاث تباطؤات للمتغير المستقل (X2) الانفاق الحكومي،

وثلاث تباطؤات للمتغير المستقل (X3) الدين العام، وتباطؤين للمتغير التابع (Y) معدل النمو. وظهر أن R2 قد بلغ (0.72)، وتعني ان (72%) من التقلبات تعود الى المتغيرات الداخلة في الانموذج، والباقي الى متغيرات لم تدخل في الانموذج وقد امتص اثرها المتغير العشوائي.

جدول رقم (3)

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 02/17/24 Time: 14:26
Sample (adjusted): 1983 2022
Included observations: 40 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X2 X3
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(2, 3, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0076	2.871555	0.178915	0.513765	Y(-1)
0.0775	-1.830011	0.359222	-0.657379	Y(-2)
0.3039	1.046703	1.54E-05	1.61E-05	X2
0.0097	-2.770321	2.10E-05	-5.82E-05	X2(-1)
0.0065	2.933600	1.84E-05	5.40E-05	X2(-2)
0.1064	-1.666256	1.24E-05	-2.06E-05	X2(-3)
0.8225	0.226342	0.000196	4.43E-05	X3
0.0519	2.027119	0.000366	0.000743	X3(-1)
0.0004	-3.977071	0.000397	-0.001578	X3(-2)
0.0000	4.806819	0.000261	0.001255	X3(-3)
0.4406	-0.781868	13.35976	-10.44557	C

20.17458	Mean dependent var	0.728659	R-squared
83.45453	S.D. dependent var	0.635093	Adjusted R-squared
10.90679	Akaike info criterion	50.41284	S.E. of regression
11.37123	Schwarz criterion	73702.18	Sum squared resid
11.07471	Hannan-Quinn criter.	-207.1357	Log likelihood
2.146770	Durbin-Watson stat	7.787647	F-statistic
		0.000007	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

يتضح من معنوية إحصائية Jarque-Bera والبالغ قيمتها (0.71) والتي تدل على قبول فرضية العدم والتي تنص على التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي في انموذج ARDL. ورفض الفرضية البدلية.

3- اختبار البواقي:

اولاً : اختبار التوزيع الطبيعي

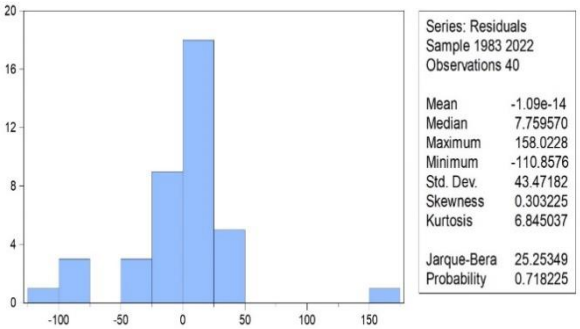

ثانياً : اختبار الارتباط الذاتي

أظهرت النتائج كما مبينة في الجدول () عدم وجود ارتباط ذاتي في ظل نتائج اختبار LM بمقارنة احتمالية إحصائية Chi-Square والبالغة (0.65) وهي اكبر من (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (4)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7486	Prob. F(2,27)	0.292680	F-statistic
0.6542	Prob. Chi-Square(2)	0.848798	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/17/24 Time: 14:36
Sample: 1983 2022
Included observations: 40
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5334	0.630963	0.324471	0.204729	Y(-1)
0.7752	-0.288503	0.504098	-0.145434	Y(-2)
0.9836	0.020716	1.60E-05	3.31E-07	X2
0.9063	0.118859	2.19E-05	2.60E-06	X2(-1)
0.9231	0.097484	1.93E-05	1.88E-06	X2(-2)
0.8770	-0.156285	1.33E-05	-2.07E-06	X2(-3)
0.7101	-0.375633	0.000230	-8.65E-05	X3
0.9298	0.088901	0.000396	3.52E-05	X3(-1)
0.9725	0.034819	0.000407	1.42E-05	X3(-2)
0.9940	0.007640	0.000269	2.06E-06	X3(-3)
0.9860	0.017728	13.70745	0.243008	C
0.4586	-0.751961	0.357270	-0.268653	RESID(-1)
0.8548	0.184796	0.387336	0.071578	RESID(-2)

-1.09E-14	Mean dependent var	0.021220	R-squared
43.47182	S.D. dependent var	-0.413793	Adjusted R-squared
10.98534	Akaike info criterion	51.68932	S.E. of regression
11.53422	Schwarz criterion	72138.22	Sum squared resid
11.18380	Hannan-Quinn criter.	-206.7067	Log likelihood
2.050182	Durbin-Watson stat	0.048780	F-statistic

0.999998	Prob(F-statistic)

ثالثاً : اختبار التباين

بالاعتماد على اختبار (ARCH) تم الحصول على قيمة F المحسوبة والبالغة معنويتها (0.32)، وكذلك اكدت نتائج اختبار التباين الذي اجري على الانموذج ان قيمة إحصائية Chi-Square والبالغة معنويتها (0.31) وهي اكبر من (0.05)، وعليه لايجود اختلاف تباين في حد الخطأ، وقبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة.

جدول رقم (5)

Heteroskedasticity Test: ARCH

0. 320	Prob. F(1,37)	4.967286	F-statistic
0. 317	Prob. Chi-Square(1)	4.616075	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/17/24 Time: 14:44

Sample (adjusted): 1984 2022

Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1078	1.648246	753.1984	1241.456	C
0.0320	2.228741	0.154284	0.343859	RESID^2(-1)

1888.893	Mean dependent var	0.118361	R-squared
4560.725	S.D. dependent var	0.094533	Adjusted R-squared
19.63897	Akaike info criterion	4339.805	S.E. of regression
19.72428	Schwarz criterion	6.97E+08	Sum squared resid
19.66958	Hannan-Quinn criter.	-380.9599	Log likelihood
1.823278	Durbin-Watson stat	4.967286	F-statistic
		0.031989	Prob(F-statistic)

تظهر في هذا الاختبار معلمات الاجل الطويل من خلال الجدول () وقد ظهرت معلمة كل من الانفاق (X2) والدين العام (X3) مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية حيث ان من المفترض ان زيادة الانفاق الحكومي وزيادة الديون المخصصة للاستثمارات تزيد من معدل النمو للناتج المحلي الزراعي، في حين ان المقدرات لم تكن معنوية وهذا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو الزراعي في العراق والانفاق والدين العام وعدم وجدود تكامل مشترك طويل الاجل بينهم وانما انحصرت العلاقة في الاجل القصير.

رابعاً : دالة الأجل الطويل

جدول رقم (6)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: Y
Selected Model: ARDL(2, 3, 3)
Date: 02/17/24 Time: 14:27
Sample: 1980 2022
Included observations: 40

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0775	1.830011	0.359222	0.657379	D(Y(-1))
0.3039	1.046703	0.000015	0.000016	D(X2)
0.0065	-2.933600	0.000018	-0.000054	D(X2(-1))
0.1064	1.666256	0.000012	0.000021	D(X2(-2))
0.8225	0.226342	0.000196	0.000044	D(X3)
0.0004	3.977071	0.000397	0.001578	D(X3(-1))
0.0000	-4.806819	0.000261	-0.001255	D(X3(-2))
0.0006	-3.846266	0.297331	-1.143614	CointEq(-1)

Cointeq = Y - (-0.0000*X2 + 0.0004*X3 -9.1338)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4475	-0.770043	0.000010	-0.000008	X2
0.0109	2.721639	0.000149	0.000405	X3
0.4645	-0.741318	12.321064	-9.133823	C

الاستنتاجات:

1- يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية باعتمادها على قطاع النفط بشكل رئيسي ويساهم في قطاع النفط بنسبة 70% في حين يلاحظ تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.

2- انفاق حجم النفقات العامة وخاصة المخصصة للقطاع الزراعي ويعود ذلك لضعف قدرة الدولة في توجيه النفقات العامة وضعف الإدارة التنفيذية.

3- تذبذب معدل النمو الناتج المحلي الزراعي نتيجة للتقلبات السياسية الاقتصادية التي مر بها البلد لاسيما الحروب والحصار.

التوصيات:

في ضوء ما سبق يوصي الباحث بالآتي:

1- دعم القطاع الزراعي من قبل الدولة بوضع سياسات زراعية دقيقة وفتح الباب امام الاستثمارات المحلية والأجنبية للعمل على تنمية القطاع الزراعي.

2- مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

3- زيادة نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي عن النفقات العامة مما ينسجم مع أهمية القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1- د . مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، عمان 2007 .

4- د . حسين العمر : مباديء المالية العامة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت 2002 .

5- نور الدين، مساء، وحسن، كجم (2023). مدى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لعدد من ادوات السياسة المالية -

دراسة تطبيقية لعينة من الدول يؤثر لمدة (1990-2019). مجلة جامعة دهوك ، 26 (1)، 426-446.
6- sharaf, nahla aboelezz. دور السياسة المالية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غانا منذ عام 2000. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2022؛ 3(2): 417-464. doi: 10.21608/cfdj.2022.230789
10- د . طاهر الجنابي : المالية العامة ، الجامعة المستنصرية 1997 .
11-حيدر عبد حسن الجبوري، يرى حول مستوى مختلف بين السياسيتين الجيد المالي في العراق لمدة (2003- 2010) (مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، مجلد (20)، العدد (1).
12- محمد عبد صاح – محمد سلمان جاسم، تأثير السياسة المالية على عاطل في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (18)،2018.
13- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم - دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 2014 - 1980، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2018.
14- عبادة عبد الرؤوف وحميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد1، 2020 .
15- د . احمد حويتي ، د . عبد المنعم بدر ، دميا تيرنو ديالو : البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف ، اكادمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 2007 .
16- د . محمد خالد المهايني ،د. خالد الخطيب : المالية العامة والتشريع الضريبي ، جامعة دمشق 2006 .
17- د . يونس احمد البطريق : المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت 1984 .
18- د . رفعت المحجوب : الطلب الفعلي ، الدار الجامعة ، بيروت 1988 .
19- د . محمد جمال ذيبات : المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان 2003 .
20- د . كمال البصري : العهد الدولي مع العراق لمصلحة من ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي 2007 .
21- د . محمد عبد صالح : العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد 2003 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 27 ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية 2010 .
22- د . مظهر محمد صالح : السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي 2008 .
23- منال ناصر حمزه محروس : اثر البطالة في البناء الاجتماعي ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، الرياض 2008 .
25- رمزي زكي : الاقتصاد السياسي والبطالة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، العدد 226 ، الكويت
26- د . نزار سعدالدين عيسى ، د. ابراهيم سليمان قطف : الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2006 .
27- د . محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009 .
28- د . كمال البصري : قانون النفط والتحديات الاقتصادية ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي 2007 .
29- د . كمال البصري ، باسم عبد الهادي : سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق2003 – 2008 ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي 2009 .
30- ريتا صفو : الفقر والبطالة مشكلة عالمية 2007 ، انظر الموقع http:/www.typepad.com
31- البطالة مفهومها – انواعها – اساليب معالجتها ، انظر الموقع www.Siliron Line.org
32- د . صالح ياسر : ملاحظات اولية حول موازنة العراق الفدرالية 2008 ، بحث منشور على الرابط www.al.nnas.com
33- د . هوشيار معروف ، محمد كريم : البطالة في اقليم كردستان ، محاضرة لمنظمة CIPE الامريكية ، اربيل 2008
35- وزارة المالية : دائرة الموازنة ، موازنات 2003 – 2012
36-وزارة المالية : دائرة الموازنة ، موازنة عام 2008 .
37- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق للاعوام 2003 – 2011 .
38- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الاستثمار
39- وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية.
40- وزارة الزراعه/قسم الاقتصاد الزراعي.

ثانياً: المصادر الاجنبية

2- Alberto A., silvia A.,p .&Fabio S., (2022), Fiscal policy, profits, and investment, The American Economic Review, Vol.92,No.3.
3- International Monetary Fund, (2021), World Economic Outlook Database, October.
7- Sabah Haseeb Hasan and Anwaar Dhiaa Abdulkareem, An econometrics study of the

impact of monetary policy on foreign direct investment in Iraq for the periode (2004-2017), International of economics and business administration, volume.8, issue.3, 2020.
8- Samra Boga, Determinants of Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Sub-Saharan African Countries, Emerging Markets Journal, Volume 9 No 1, 2019.
9- Joseph F. Hair Jr., William C. Black, Barr y J. Babin, Rolph E. Anderson, MULTIVARIATE DATA ANALYSIS, Cengage Learning, EMEA, United Kingdom, 2019.
24- TODARO , MICHAEL : Economic Development , Seven Edition , London2000.
34-SHINGAN , M . L . the Economic of Development M and Planing ,London 1999 .